

محمد محفوظ

المجتمع الأهلي والدولة المدنية في رؤية الامام علي بن ابي طالب

من الطبيعي القول : أن شخصية الامام علي بن أبي طالب ، شخصية رحبة وعظيمة لأنها جسدت الإسلام كله .. لدرجة ان الامام علي (ع) أصبح هو القرآن الناطق ، وهو اللسان الذي يجيب على كل أسئلة المسلمين .. وهذه العظمة التي تميز شخصية الامام علي (ع) ، لم تدفعه نحو الكبر والغرور وإنما ازداد تواضعا وخضوعا للحق .. فهو شخصية متكاملة على كافة المستويات .. ويقال ان محمد بن شهر آشوب المازندراني- الذي كان من اكابر علماء الامامية في القرن السابع عندما أقدم على تأليف كتابه المعروف (المناقب) كان في مكتبته ألف كتاب باسم (المناقب) كتبت كلها في علي (ع) .. " وإن الميزة الرئيسية التي يمتاز بها علي عليه السلام وسائر الذين أضاءوا بنور الحق ، هي أنهم فضلا عن أنشغالهم الخواطر والأفكار - كانوا يفيضون على القلوب والأرواح النور والحرارة والحب والنشاط والايمان والثبات .. وإن عليا (ع) قبل ان يكون اماما عادلا للناس ويحكم بينهم بالعدل ، كان انسانا متعادلا متوازنا في ذاته ، يجمع فيها الكمالات الإنسانية كلها .. كان إلى جانب عمق تفكيره وبعد نظره يتمتع بمشاعر عاطفية رقيقة .. جمع كمال الجسم إلى كمال النفس .. كان في الليل ينقطع عن كل أمر للتعبير ، وفي النهار ينشط في كل عمل اجتماعي .. كانت عيون الناس ترى منه في النهار التضحية والمواساة ، وتسمع منه آذانهم النصيحة والموعظة والحكمة .. وفي الليل كانت عيون الأنجم ترى دموع تعبه ، وتسمع آذان السماء مناجاته الواهية .. كان المفتي والحكيم ، وكان الصوفي والقائد الاجتماعي ، وكان الزاهد والجندي ، وكان القاضي والعامل ، وكان الخطيب والكاتب - لقد كان الانسان الكامل بكل ما فيه من حسن وجمال " (1) ..

صعصعة بن صوحان العبدي شخصية مولعة بالإمام علي بن ابي طالب حبا .. كان من القلة الذين حضروا دفن علي في ذلك الليل البهيم .. وبعد ان تم الدفن وقف صعصعة على القبر واضعا إحدى يديه على فؤاده والأخرى قد أخذ بها التراب ويضرب به رأسه ، ثم قال : بأبي انت وامي - يا أمير المؤمنين - هنيئا لك يا أبا الحسن ، فلقد طاب مولدك ، وقوي

صبرك ، وعظم جهادك ، وظفرت برأيك ، وربحت بخيارتك ، وقدمت على خالقك فتلقاك الله ببشارته ، وحفتك ملائكته ، واستقررت في جوار المصطفى ، فأكرمك الله بجواره ولحقت بدرجة أخيك المصطفى ، وشربت بكأسه الأوفى ، فاسأل الله أن يمن علينا باقتفائنا اثرك والعمل بسيرتك ، والموالاتة لاوليائك والمعاداة لاعدائك ، وأن يحشرنا في زمرة أولئك " ..

ويقول الامام علي بن ابي طالب " جهال السياسة العدل في الأمرة والعفو مع القدرة " (2) ثمة علاقة عميقة وجوهرية، بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة. وذلك لأن الكثير من مضامين المواطنة على الصعيدين الذاتي والموضوعي، هي بحاجة إلى فضاء سياسي جديد، يأخذ على عاتقه تحريك الساحة بقواها ومكوناتها المتعددة باتجاه القبض على المفردات والعناصر الضرورية لهذا المفهوم.

فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، للتعبير عنها بوسائل منسجمة وناموس الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة. ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان.. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدولوجيات مواطنيها. بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الخطوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين.

لذلك فإن مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية- استبدادية، لأن هذه الأنظمة بينيتها الضيقة والخاصة، تحول مؤسسة الدولة إلى مزرعة خاصة، تمارس الإقصاء والتهميش، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون مفهوم الوطن والمواطنة.

فالدولة المدنية التي تحترم الإنسان وتصون كرامته، وتمنحه حرياته الأساسية، هي الحقيقة الموضوعية الوحيدة، التي تبلور مفهوم المواطنة، وتخرجه من إطاره النظري المجرد إلى حقيقة سياسية ومجتمعية راسخة وثابتة. فدولة الإكراه والاستبداد وممارسة القمع والتعسف، تجهض مفهوم المواطنة وتخرجه من مضامينه السياسية المتجهة صوب الموازنة الفذة بين ضرورات النظام والسلطة ومتطلبات الكرامة والديمقراطية. وكل الشعارات والمشروعات ذات الطابع التقدمي

التي تحملها بعض السلط والدول، تبقى مجردة وفي دائرة الاستهلاك الإعلامي والسياسي بدون المواطنة التي تمارس حقوقها غير منقوصة وتلتزم بواجباتها دون مواربة. وعليه فإن مراعاة مصالح المواطنين والعمل على ضمان حقوقهم واحترام حرياتهم وصيانة كراماتهم، هو الذي يضمن الاستقرار السياسي، ويطور مستوى التفاهم والانسجام بين السلطة والمجتمع وتبلور الإرادة الوطنية صوب القضايا الكبرى للوطن و الأمة .

لذلك فإن المواطنة وفق هذا المنظور، هي قوام الحياة السياسية الفاعلة والسليمة.. وحينما تجرد الحياة السياسية من مقتضيات ومتطلبات المواطنة، تتحول إلى حياة مليئة بالنزاعات والانقسامات وتكريس مضامين التخلف والانحطاط المجتمعي .

وذلك لأن المنابر الإعلامية ووسائل الثقافة في المجتمع، تشترك في عملية تفتيت مضمون المواطنة، عن طريق نشر ثقافة الكراهية والدعوة إلى المفاصلة والقطيعة مع بعض شرائح المجتمع. فينتشر التمزيق، وتتعاظم مظاهر التهميش وأشكال التمييز، وتهدد الوحدة الوطنية في أهم مقوماتها ومرتكزاتها ألا وهي المواطن. حيث أن تسميم المناخ الوطني العام، بثقافة التمييز والكراهية، ودعوات المفاصلة والتحريض الطائفي والقومي، تقلص إمكانية الاستقرار، وتحول دون توفر متطلبات الوحدة الوطنية. فالدولة التسلطية بصرف النظر عن أيولوجيتها والشعارات التي ترفعها، هي التي تجوّف مفهوم المواطنة وتفرغه من مضامينه السياسية والمجتمعية .

لذلك هناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة. إذ لا دولة مدنية بدون مواطنة كاملة تمارس كل حقوقها وتقدم بكل واجباتها الوطنية. كما أنه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي قانون المواطنة ومتطلباته، وترفده بالمزيد من الآفاق وأدوات الفعالية المجتمعية. فلا يمكن أن تتحقق مواطنة في ظل دولة تسلطية - استبدادية ، لأن هذه الدولة ببنيتها القمعية، تلغي دور المواطن في عملية البناء وتسيير أمور الوطن. كما أنه لا يمكن أن ينجز مفهوم الدولة المدنية في مجالنا الإسلامي ، بدون احترام مفهوم المواطنة وتوفير كل مستلزماته الذاتية والموضوعية.

فالعلاقة جد وطيدة بين مفهومي المواطنة والدولة المدنية، إذ كل مفهوم يستند على الآخر لاستمراره وتحذره في المحيط الاجتماعي. وهذا بطبيعة الحال يتطلب " تسريع الاتجاه نحو

الديمقراطية الحقيقية والتعددية الفعلية والتنمية الشاملة في الدولة وبالذولة إن أمكن، جنباً إلى جنب، محو الأميات المتكثرة، وتحرير الأبنية الثقافية السائدة من عقد الأتباع والتقليد، وتنوير الوعي الاجتماعي. بما يؤكد معاني الحراك والمغايرة وحق الاختلاف، وتدعيم أسس المجتمع المدني بما يؤكد مفهوم المواطنة بكل لوازمه الحديثة وشروطه الإنسانية التي لا تفارق حرية الرأي والاجتهاد وحق الخطأ في الوقت نفسه" (راجع الدكتور جابر عصفور ، ضد التعصب ، ص 242 ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، بيروت 2001م).

وبالتالي هناك منظومة متكاملة من القيم والمبادئ ، التي تركز مفهوم المواطنة في الواقع الاجتماعي. ومن هذه المنظومة الديمقراطية والحوار والتسامح وحقوق الإنسان وحرية التعبير والانتماء. فكلها قيم ضرورية لإرساء مضمين المواطنة.. أي أن توفر هذه القيم، هو الذي يؤدي إلى إنجاز مفهوم المواطنة. وبمقدار غياب هذه القيم أو بعضها، بذات المقدار يتم انتهاك مفهوم المواطنة.

وهذا يدفعنا إلى القول : أن المواطنة لا تنجز إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي - تعددي، يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضرورات العيش الكريم. وعليه فإن الاستقرار السياسي والمجتمعي في المجالين العربي والإسلامي بحاجة إلى توفر العناصر التالية:

- المواطنة التي تمارس دورها في الشأن العام بدون خوف أو تردد.
 - مؤسسات المجتمع المدني، التي تأخذ على عاتقها استيعاب طاقات المجتمع وتبلور كفاءاته وقدراته، وتساهم في معالجة المشكلات التي يمر بها المجتمع.
 - الدولة المدنية التي تجسد إرادة المواطنين جميعاً، ولا تميز بين المواطنين لدواعي ومبررات ليست قانونية وإنسانية. فهي دولة جامعة وحاضنة لكل المواطنين وتدافع عنهم، وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم وحياتهم.
- فالأوضاع العربية والإسلامية، بدون هذه العناصر، تعيش القهقري والمزيد من التراجع والانحيار على الصعد كافة.
- لذلك فإن الجهود العربية والإسلامية اليوم، ينبغي أن تتجه إلى توفير كل مستلزمات تجسيد هذه القيم والوقائع في المجالين العربي والإسلامي.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن غياب مبدأ المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية عن واقعنا العربي والإسلامي، ينذر بتطورات كارثية على المستويات كافة. ولا خيار أمام النخب السياسية السائدة، إذا أرادت الاستقرار لأوطانها، إلا الانخراط في مشروع الإصلاحات السياسية والوطنية، المتجهة صوب إرساء دعائم المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية الملتحمة في خياراتها الاستراتيجية مع خيارات مجتمعتها، والساعية نحو إزالة كل رواسب الدولة التسلطية من واقعها ومؤسساتها وهيكلها المختلفة. وحده الإصلاح السياسي الحقيقي، هو الذي يوقف الكوارث القادمة وعلى الصعد كافة.

ولاشك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولد مناخا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف. وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبيه لها دائما وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإن بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

ولا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية، تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء و بروز ظاهرة العنف.

وقد عبر هذا التناقض و التدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة - أو تكاد - عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف - المادي والرمزي - أن يتحول إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبة ضد الجميع. "وعلم الاجتماع السياسي المعاصر، يفرق اليوم بين الدولة القوية والدولة القمعية، ويرى أن الدولة التي تلتحم في خياراتها و مشروعاتها مع مجتمعتها وشعبها هي الدولة القوية، حتى لو لم تمتلك موارد طبيعية هائلة.. فالدولة القوية حقاً، هي التي تكون مؤسسة للاجماع الوطني و أداة تنفيذه.

وتبتثق خياراتها وإرادتها السياسية من إرادة الشعب وخياراته العليا. ولا ريب أن الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية، هي من الأسباب الرئيسية في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها. لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا غير مهمة، ومارست العسف و القهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة"

فالإخفاق السياسي سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع، دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات و المصالح بالعنف المادي والرمزي. بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع، دفع الأولى في المجال العربي، إلى تبني خيارات ومشروعات فوقية – قسرية، وبفعل ذلك لجأت السلطة في العديد من مناطق العالم العربي إلى أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف، يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك واستخدام أدوات العنف.

فيتحول الفضاء السياسي و الاجتماعي العربي، من جراء هذا التوتر والتباين، إلى وعاء للعديد من النزاعات المجردة من القيم الإنسانية والأخلاقية اللاهثة صوب مصالح آنية وضيقة. وفي أحشاء هذا التوتر، تترعرع مشاريع العنف والإقصاء، وتتسع دائرة التناقض والتصادم، وتزيد فرص الانتقام وممارسة العسف بحق الآخر.

وهكذا نصل إلى مسألة أساسية وهي: أن أحد الأسباب الرئيسية لبروز ظاهرة العنف، هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنية في العديد من بلدان العالم العربي.

لذلك من الأهمية بمكان أن نرفض الاستئثار والتوحش في السياسة مهما كانت الأيدولوجية التي تسوغ ذلك. ونقف ضد التناوب والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءه.

وإن النهج السياسي المعتدل، والذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على ضبط نزاعات العنف، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع.

ولابد أن نأخذ الدروس والعبر، من مناطقنا التي حدثت فيها حروب أهلية وداخلية، حيث أن هذه الحروب، دمرت الاقتصاد والتجارة، وهجرت الكثير من شعوبها وجعلتها في

قافلة اللاجئين في العالم, وأفنت كل البنية التحتية للبلد, وقتلت خيرة شبابها ورجالها في معارك عبثية.

إن هذه الحروب تعلمنا درساً بليغاً: أن العنف حينما يستشري, والتعصب حينما يسود, فإن الدولة والمجتمع والمكاسب الخاصة والعامة, كلها مهددة بالاندثار والضياع. وذلك لأن العنف كالغول, حينما يخرج من قمقمه فإنه يدمر كل شيء يمر عليه في طريقه. لذلك لا بد أن تتوجه كل جهودنا وطاقتنا, نحو تدوير موجبات النزعات العنيفة والتعصبية في مجتمعنا وأمتنا, ونعمل من مواقعنا المختلفة والمتعددة لإرساء دعائم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في واقعنا العام.

فالإنسان (الفرد والجماعة) المعبأ بقيم العنف والحقد والتعصب, لا ينتج عنه إلا الحروب والدمار, وذلك لأن العناصر المعبأ بها الفرد أو المجتمع, هي العناصر المشعلة للحروب والصراعات المفتوحة.

من هنا لا يمكن إبعاد خطر الحروب والصراعات المسلحة عن واقعنا ومحيطنا إلا بتأكيد وتعميق مبادئ الديمقراطية والكرامة الإنسانية والمساواة واحترام الآخرين بكل ما تحمل كلمة الاحترام من معنى ودلالة.. ولقد أدركت منظمة {اليونسكو} أهمية التحولات الفكرية والثقافية باتجاه الديمقراطية والسلام, لإنهاء أخطار الحروب من المجتمع الإنساني. حينما لخصت الأسباب الفكرية لظهور النازية في أوروبا في المقولة التالية: إن الحرب تبدأ في عقول البشر, فلماذا لا يبنى السلام في عقولهم. ولكي يبنى السلام في العقول, فهو بحاجة إلى تطهير الواقع من العوامل وموجبات العنف والتعصب, حتى تتكون الظروف الموضوعية المفضية إلى السلام والتعاون والتضامن.

الهوامش

- 1- مرتضى مطهري - الامام علي في قوته الجاذبة والدافعة ، ص 9 ، ترجمة جعفر الخليلي ، مؤسسة البعثة ، بيروت عام 1990 م ..
- 2- عبد الواحد التميمي الامدي ، غرر الحكم ودرر الكلم ، الطباعة الثانية ، قم ، دار الكتاب الإسلامي ، 1410 هـ ، ص 341 ..